التقرير الصحفي اليومي

التاريخ 2016/07/26

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	ترجيح قبول جميع المتقدمين بالجامعات الرسمية وجامعات خاصة مهددة بالإغلاق	أولى+4	الرأي
.2	تقديم طلبات الالتحاق بالجامعات غدًا	4	الرأي
.3	التعليم العالي ينسب بتعيين الصرايرة رئيسًا لـ"مؤتة" والجراح لـ"التكنولوجيا"	5	الرأي
.4	الخدمة المدنية يطلق دراسة العرض والطلب للتخصصات العلمية غدًا	5	الرأي
.5	تدني نتائج "الأدبي" بين ضعف التأسيس وقصور المنظومة التعليمية	13	الرأي
.6	"نحو جامعة خضراء" حملة في "الأردنية"	شباب	الرأي
.7	عويس : الحكومة لن تزيد الدعم المالي المخصص للجامعات في السنوات الثلاثة المقبلة	26	الرأي
.8	ذبحتونا تحذر من استمرار التغني بضبط التوجيهي وتجاهل النتائج الصادمة	7 أ	الغد
.9	خبراء: حصول المدارس الحكومية على أوائل التوجيهي لا يعني تحسن الأداء	7 أ	الغد
.10	ماذا بعد التوجيهي ؟ *محمد سويدان	11 أ	الغد
.11	تصحيح مخرجات التعليم مسؤولية تشاركية *كوثر صوالحة	7	الدستور
.12	"التعليم العالي" تدعو الطلبة للتوجه نحو التخصصات التقنية والمهنية	7	الدستور
.13	منتدى الفكر العربي يوقع مذكرتي تفاهم مع مؤسستين هنديتين بمجال البحث العلمي	9	الدستور
.14	مطلوب مراجعة لمسلسل التوجيهي *جمال العلوي	10	الدستور
.15	الذنيبات أعاد لـ"التوجيهي" بريقه	11	الدستور
.16	ملاحظات الثانوية العامة *د. رحيل الغرايبة	20	الدستور
.17	الثانوية والجامعات الخاصة د. مهند مبيضين	40	الدستور
.18	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

إعداد رائد أبويعقوب

ترجيح قبول جميع المتقدمين بـ «الرسمية» وجامعات خاصة مهددة بالإغلاق

عمان - حاتم العبادي

توقع وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وجيه عويس ان يتم قبول جميع المتقدمين للالتحاق بالجامعات الرسمية.

وقال الوزير في تصريحات صحفية ان معطيات نتائج التوجيهي وكذلك تنسيبات الجامعات بالمقاعد الشاغرة لديها تشير الى إمكانية قبول جميع المتقدمين بطلبات التحاق بالجامعات. وكانت الجامعات نسبت بقبول اكثر من (٣٥,٥) الف طالب وطالبة للعام الجامعي ٢٠١٦-٢٠١٧، في حين ان عدد الذين حققوا معدل (٦٥٪) في امتحان الثانوية العامة يناهز (٢٧) الف طالب وطالبة. في الاثناء وبحسب تسريبات، فإن جامعات خاصة باتت مهددة بالاغلاق، لقلة عدد الطلبة مقارنة مع الكلفة التي تحملها، وان جامعات اخرى ستلجأ الى انهاء عقود اعضاء هيئة تدريس واداريين للسبب ذاته واخرى ستلجأ الى تجميد القبول في عدد من التخصصات.

(التفاصيل ص٤)

.1

توقع تقدم ٢٤ ألف طالب وطالبة

ترجيح قبول جميع المتقدمين للالتحاق بـ «الرسمية».. وجامعات خاصة مهددة بـ«الإغلاق»

عمان- حاتم العبادي

توقع وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وجيه عويس ان يتم قبول جميع المتقدمين للالتحاق بالجامعات الرسمية.

وقال الوزير في تصريحات صحفية ان معطيات نتائج التوجيهي وكذلك تنسيبات الجامعات بالمقاعد الشاغرة لديها تشير الى إمكانية قبول جميع المتقدمين بطلبات التحاق بالجامعات.

وكانت الجامعات نسبت بقبول اكثر من (٣٥,٥) الف طالب وطالبة للعام الجامعي ٢٠١٦-٢٠١٧، في حين ان عدد الذين حققوا معدل (٦٥٪) في امتحان الثانوية العامة يناهز (٢٧) الف طالب وطالبة.

الى ذلك كشف امين عام الوزارة الدكتور هاني الضمور عن توجه الوزارة لمنح جميع الطلبة من اقليمي الشمال والوسط ممن سيقبلون في جامعتي الحسين بن طلال والطفيلة التقنية منحة دراسية كاملة.

واكد بأن المنح ستعطى للطلبة اعتبارا من الفصل الدراسي الاول، وليس من بداية الفصل الدراسي الثاني، كما هو الحال بالنسبة للمنح والقروض التي تقدمها صناديق الدعم الجامعي لباقي الطلبة.

يشار الى ان الوزارة قررت العام الماضي تقديم الفي منحة لهذه الفئة من الطلبة الملتحقين بجامعتي الحسين بن طلال والطفيلة التقنية، ولكن كانت مع بداية الفصل الدراسي الثاني.

وتشير التوقعات ان يصل عدد المتقدمين الى (٢٤) الف طالب من الـ (٢٧) الفا الذين حققوا معدل (٦٥٪) فما فوق (وهو الحد الادنى المسموح به) للقبول بالجامعات الرسمية، في حين قد يصل عدد الذين سيكملون التسجيل بالجامعات التي رشحوا للقبول فيها ما بين (٢٠-٢٢) الف طالب وطالبة.

ويبدي مراقبون تخوفا من استغلال الجامعات للوفر في المقاعد لصالح القبول في البرامج الموازية، إلا أن التزاحم على القبول في البرامج الموازية يكون على تخصصات محددة طبية وعلمية وهندسية، وفي جامعات محددة.

وتشترط اسس القبول ان لا يزيد عدد المقبولين بالجامعات الرسمية في البرامج الموازية عن (٣٠٪) من المقبولين في البرامج العادية.

وفي ظل هذه القراءة للارقام والاعداد، فإن حصة الجامعات الخاصة، ستكون قليلة جدا، مقارنة بالسنوات قبل السنة الماضية، حيث كان واقع النتائج العام الماضي فيها مماثل للعام الحالي.

وبحسب، تسريبات فإن جامعات خاصة باتت مهددة بالاغلاق، لقلة عدد الطلبة مقارنة مع الكلفة التي تحملها، وان جامعات اخرى ستلجأ الى انهاء عقود اعضاء هيئة تدريس واداريين للسبب ذاته واخرى ستلجأ الى تجميد القبول في عدد من التخصصات.

وعلمت «الرأي» ان اللجنة الاكاديمية المنبثقة عن مجلس التعليم العالي ستدرس إمكانية منح الطلبة الوافدين تسهيلات في القبول من حيث المعدل، ليصار بعدها التنسيب الى مجلس التعليم العالي لاتخاذ قرار بشأنها.

دراسة منح الطلبة الوافدين تسهيلات للقبول

منح دراسية للمقبولين بجامعتي الحسين والطفيلة من إقليمي الشمال والوسط

تقديم طلبات الالتحاق بالجامعات.. غداً

عمان - حاتم العبادي

تبدأ يوم غد الاربعاء عملية تقديم طلبات الالتحاق بالجامعات وتستمر حتى منتصف ليل الاربعاء من الاسبوع المقبل.

وزودت وحدة تنسيق القبول الموحد المكاتب البريدية بـ (٦٥) الف قسيمة مالية لتمكين الطلبة من التقدم بطلبات التحاق، قيمة القسيمة (١٥) دينارا.

يشار الى أن القسيمة المالية تتضمن رقما سريا، يتمكن الطالب من خلاله التقدم بطلبات الالتحاق واجراء عملية التعديل على خياراته في التخصصات وكذلك الجامعات طيلة الفترة المحددة لتقديم الطلبات.

ويتقدم الطالب للالتحاق بالجامعات الكترونيا من خلال الموقع، حيث يمكنه الرقم السري في القسيمة من انشاء نافذة له، يستطيع من خلالها التقدم.

ويتاح للطالب اختيار (٣٠) تخصصا في الجامعات، ضمن الحدود الدنيا لمعدلات القبول التي تنص عليها اسس القبول. وتطلب الوحدة من الطلبة الحاصلين على شهادات ثانوية عامة عربية وثيقة معادلة من قبل وزارة التربية والتعليم، مشيرا الى ان هذا الاجراء لم يكن موجودا في السابق، بحكم ان الثانوية العامة العربية تتطلب تصديقا فقط، وان طلب المعادلة يبدا هذا العام.

ويتضمن موقع الوحدة الالكتروني جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بعملية تقديم الطلبات، سواء من حيث اليات التقدم واجابات على الاسئلة المتوقعة والمتكررة بالاضافة الى بيانات تتعلق بالتخصصات في كل جامعة والحد الادنى للقبول وفروع طلبة الثانوية العامة وكذلك الرسوم، والتي سيكون متاح القبول فيها لهذا العام.

.2

المصادقة على موازنات وحسابات ختامية لجامعات رسمية

«التعليم العالي» ينسب بتعيين الصرايرة رئيساً لـ «مؤتة» والجراح لـ «التكنولوجيا»

عمان- حاتم العبادي

نسب مجلس التعليم العالي في جلسته التي عقدها امس برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وجيه عويس بتعيين الدكتور ظافر الصرايرة رئيساً لجامعة مؤتة والدكتور عمر الجراح رئيساً لجامعة العلوم والتكنولوجيا لمدة أربع سنوات.

وكان موقع رئاسة جامعة العلوم والتكنولوجيا شغر، بعد تولي رئيسها محمود الشياب حقيبة وزارة الصحة فيما شغر موقع رئيس مؤتة بعدما تولى رضا الخوالدة وزارة الزراعة.

وحسب القانون يعين رئيس الجامعة بارادة ملكية سامية لمدة اربع سنوات بتنسيب من مجلس التعليم العالي.

وصادق المجلس على الحساب الختامي لجامعة البلقاء التطبيقية لعام ٢٠١٥ والحساب الختامي للجامعة الأردنية لعام ٢٠١٥ والحساب الختامي لجامعة العلوم والتكنولوجيا لعام ٢٠١٥ وموازنة الجامعة الأردنية لعام ٢٠١٦.

ووافق المجلس مبدئياً لمجموعة لومينوس للتعليم على إنشاء (كلية جامعية تقنية) تحت مسمى (كلية لومينوس الجامعية التقنية) تمنح درجتي الدبلوم (الشامل) والبكالوريوس.

ووافق على استحداث كلية العلوم في جامعة عجلون الوطنية وتوطين برنامج بكالوريوس الرياضيات فيها وانشاء كلية الصيدلة في جامعة عمان العربية وتوطين تخصص الصيدلة فيها وإنشاء قسم أكاديمي جديد في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة اليرموك باسم «قسم المال والأعمال» و إنشاء وحدة مساقات خدمية في جامعة جرش.

كما وافق مبدئيا على استحداث برنامج البكالوريوس في الشريعة في جامعة عمان العربية وهندسة مدنية في الجامعة الألمانية الأردنية وهندسة الطاقة المتجددة في جامعة فيلادلفيا، وإدارة الفعاليات في كلية عمون الجامعية التطبيقية وبرنامج الماجستير بهندسة البرمجيات في جامعة الزيتونة وبتخصص المحاسبة في جامعة فيلادلفيا.

كما وافق على استحداث قسم «العدالة الجنائية وعلم الجريمة» في كلية الآداب في الجامعة الأردنية.

ووافق المجلس على تعديل مسمى برنامج ماجستير «إدارة الأعمال الإلكترونية» ليصبح ماجستير «إدارة الأعمال» في جامعة جدارا وتعديل مسمى «قسم إدارة السياحة والسفر» ليصبح «قسم الإدارة السياحية» بكلية السياحة والفندقة في الجامعة الأردنية/ فرع العقبة ، وتغيير مسمى برنامج دبلوم صعوبات التعلم ليصبح الدبلوم العالي في صعوبات التعلم في جامعة آل البيت ، وتغيير مسمى قسم «علم النفس التربوي» ليصبح قسم «علم النفس التربوي والإرشاد النفسي» بكلية العلوم التربوية في الجامعة الهاشمية ، وتغيير مسمى كلية «العلوم الإدارية والمالية» لتصبح كلية «الأعمال» في جامعة عمان الأهلية ، وتعديل مسمى برنامج بكالوريوس هندسة الاتصالات ليصبح الهندسة الكهربائية والاتصالات في الجامعة الألمانية الأردنية.

وقرر المجلس الموافقة على طلب جامعة جرش بتجميد تخصصات: رياض الأطفال، هندسة الاتصالات، الفيزياء، نظم المعلومات الحاسوبية، وإيقاف قبول طلبة في تخصص شبكات الحاسوب وبرنامج الماجستير بتخصص القياس والتقويم في جامعة جدارا.

تعديل مسميات وتجميد القبول ببرامج وتخصصات

«الخدمة المدنية» يطلق دراسة العرض والطلب للتخصصات العلمية غداً

عمان -الراي-يعقد رئيس ديوان الخدمة المدنية د.خلف الهميسات يوم غد الاربعاء مؤتمراً صحفياً بحضور أمين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رئيس لجنة التخصصات العلمية الدكتور هاني الضمور ورئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها الدكتور بشير الزعبي لاطلاق دراسة واقع العرض والطلب على التخصصات العلمية المشبعة والراكدة والمطلوبة في الخدمة المدنية وسوق العمل المحلي لعام ٢٠١٦ وذلك تزامناً مع اعلان نتائج الثانوية العامة للدورة الصيفية الحالية ، وبدء استعدادات الطلبة للتسجيل في الجامعات وكليات المجتمع.

وقام ديوان الخدمة المدنية وبالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بادراج رابط الدراسة على الموقع الالكتروني لوحدة تنسيق القبول الموحد لاتاحه الفرصة امام الطلبة الراغبين في التسجيل لمرحلة البكالوريوس والدبلوم الاطلاع على التخصصات الراكدة والمطلوبة في الخدمة المدنية وسوق العمل المحلي قبل المباشرة بعملية التسجيل.

كما عمل الديوان مع هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها لاعداد الدراسة التي تقوم بها الهيئة في هذا المجال.

تدني نتائج «الأدبي».. بين ضعف التأسيس وقصور المنظومة التعليمية

عمان - بترا - عبدالحافظ الهروط

أرجعت وزارة التربية والتعليم تدني نسبة نجاح الطلبة وبالذات في الفرع الأدبي في امتحان الثانوية العامة «التوجيهي» الى ضعف التأسيس الدراسي خلال المراحل الدراسية كأحد الأسباب الرئيسية، فيما رأى خبير تربوي أن قصور منظومة التعليم في الوزارة يقف وراء ذلك.

وأظهرت نتائج الثانوية العامة للعام الحالي تفاوتا في نسب النجاح للفرعين العلمي والأدبي بشكل ملحوظ، إذ بلغت في العلمي ٦٣ بالمائة، وفي الأدبي ١٨ بالمائة.

ولفتت الوزارة على لسان مدير تربية لواء قصبة عمان الأولى الدكتور علي المومني إلى أن هذا التفاوت يعود الى أن طلبة العلمي أكثر تميزاً من أقرانهم رغم وجود طلبة متفوقين في الفرع الادبي، لكنهم توجهوا إلى فرع الإدارة المعلوماتية كبديل، ما قلص عدد المتفوقين من الفرع الأدبي. وفي قرار سابق للتربية والتعليم ألغت الوزارة فرع الإدارة المعلوماتية اعتباراً من العام الدراسي المقبل لرؤيتها بأن هذا الفرع بات غير مجد للسياسة التعليمية، ولفتح المجال للعديد من الطلبة المميزين لاختيار الفرع الأدبي ومجالات اخرى، خاصة ان الوزارة بدأت خطتها الجديدة للاهتمام بالدراسة المهنية لتأهيل الطلبة في مراحل دراسة مبكرة للاتجاه الى المهن.

وللوقوف على تدني هذه النسبة رأى أمين عام وزارة التربية والتعليم الأسبق الدكتور ذوقان عبيدات أن هناك خللا في منظومة التعليم وضعفا في طرق التدريس ساهمت بشكل مباشر في تدني النسبة، ليس فقط هذا العام وإنما في الأعوام السابقة، دون أن يكون هناك معالجة في تحسين هذه المنظومة وتطوير الكتب المدرسية والمناهج التعليمية، الى جانب الاهتمام بطرق وأساليب التدريس، مؤكدا ان تحسن نسبة النجاح مرهون بتطوير السياسة التعليمية برمتها، ويحتاج الى اعادة النظر من جديد. وعاد الدكتور المومني ليؤكد أن وزارة التربية والتعليم لديها كفاءات من المدرسين المتخصصين في جميع الفروع التعليمية، وأثبت المعلم الاردني كفاءة عالية، وأن منظومة التعليم تسير بشكل ممنهج ضمن استراتيجية واضحة، أبرز محاورها الطلبة وآليات تحصيلهم.

وتؤكد المعلمة نسرين قدورة أن منظومة التعليم تحتاج الى اعادة بناء وتكاملية بين جميع مكونات العملية التعليمية سواء المعلم او الادارة او الطالب الى جانب اهتمام الأهل، بحيث لا تختل أي واحدة منها، وان هذا الاختلال ساهم في تدني مستوى التحصيل العلمي لدى الطلبة، بالإضافة الى عوامل اخرى مثل التشريعات والمناهج الدراسية التي يجب أن تكون أكثر توافقا لروح العصر.

ودعت الى الاهتمام بالمعلم وإعداده بشكل جيد عبر المراحل التدريسية المختلفة، بحيث يتم تأهيله بشكل أفضل من خلال الدورات التدريبية وورش العمل التي تعزز من مهارات التدريس التي تساعده في اثراء معلوماته وتساعده في تطوير مهاراته التدريسية، ليكون أكثر تفاعلا مع الطلبة وخاصة في المجالات التواصلية، دون أن يشعر الطالب أنه بعيد عن الحصة التدريسية، وهي فرصة مهمة لاكتشاف الطلبة وقدراتهم العلمية ومستوى معرفتهم ومهاراتهم، وكذلك يجب الاهتمام بالمعلم ماديا ومعنويا.

«نحو جامعة خضراء» حملة في «الأردنية»

عمان- حنين الجعفري

بدأت عمادة البحث العلمي بالشراكة مع مركز المياه والطاقة والبيئة ومركز حمدي منكو للبحوث العلمية في الجامعة الأردنية أمس تنفيذ حملتها الريادية التي أطلقتها قبل أشهر تحت شعار «التدوير في الجامعة الأردنية نحو جامعة خضراء».

وتم تنفيذ الحملة من خلال نشر وتوزيع حاويات للنفايات في كليتي الهندسة والأعمال بداية كونهما من أكبر الكليات في الجامعة ، ثم توزيع باقي الحاويات على الكليات والمراكز البحثية.

وتهدف الحملة إلى تفعيل دور مجتمع طلبة الجامعة لمواجهة أخطار النفايات والعمل على الاستفادة منها وتدويرها لمواد مفيدة .

وفي السياق بينت عميدة البحث العلمي الدكتورة عبير البواب أن الحملة كانت في الأصل عبارة عن مشروع علمي بحثي صغير تم دراسته بعناية فائقة وازداد أهمية لما يطرحه من موضوع يركز على النفايات وضرورة التوعية من أخطارها وأثرها المباشر على البيئة في حال تدويرها،

وتابعت كانت الجامعة الأردنية نقطة الانطلاق نحو جامعة خضراء، فقام مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة منذ فترة بإعداد دراسة نظرية مشابهة تم الاستعانة ببعض الأفكار الوادرة فيها والبناء عليها.

واشارت البواب الى توزيع (١٥) حاوية للنفايات في أروقة ومداخل كليتي الهندسة والأعمال ومثلها خارج الكليتين وما حولهما .

وبينت أن الحاويات منها ما خصص للورق ومنها للمواد البلاستيكية ومنها للمعادن وأخرى لبقايا الأطعمة والمأكولات .

وأكدت البواب أن الحملة تركز على عقد محاضرات تثقيفية وتنظيم مسابقات تشجيعية وبث الوعي بين صفوف الطلبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالاضافة الى أن الحملة سيرافقها فقرات توعوية بأهمية الاستفادة من النفايات وتدويرها لاستخدامها في أغراض البحث العلمي وفي الصناعة، ويتولى نادي اتحاد طلبة الكليتين إقامة زوايا جانبية لعرض منتجاتهم الإرشادية من بوسترات ونشرات للطلبة.

وشددت على أن نجاح الحملة يعتمد في الأساس على تعاون كافة الجهات والأطراف المختلفة من داخل الجامعة كعمادة شؤون الطلبة واتحاد الطلبة ووحدة الخدمات المساندة ودائرة الصيانة، وخارجها كوزارة البيئة والجمعيات البيئية غير الربحية حيث يجرى العمل على إبرام اتفاقيات تعاون معها.

يذكر أن الحملة التي جاءت بدعم من عمادة البحث العلمي وتبرع من شركة (أجيال) المتخصصة في شؤون البيئة، يشارك فيها (٢٥) طالبة وطالبا ممن هم على لائحة التفوق البحثي والعلمي حيث سيتخذون من النفايات عينات دراسية لمشروعاتهم البحثية.

خلال ندوة حول دور الاستثمار في الجامعات

عويس: الحكومة لن تزيد الدعم المالي المخصص للجامعات في السنوات الثلاث المقبلة

عمان – حيدر القماز

حث وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وجيه عويس، الجامعات على التفكير بطرق استثمارية لتخفيض مديونيتها، موضحا أن الحكومة لن تزيد من الدعم المالي المخصص للجامعات خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وقال الوزير خلال لقاء نظمه أمس المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول « دور الاستثمار في الجامعات الحكومية »، إن الجامعات الأردنية لم تستثمر في البحث العلمي خلال السنوات القليلة الماضية، وبالتالي لم يكن الخروج ببراءات اختراع أولوية لديها مع أنه قد يوفر الدعم المالي الكبير لها.

وأكد الوزير، أهمية هيكلة الرسوم الجامعية مع استمرار صندوق الطالب بدعم الطلاب المبدعين ممن هم بحاجة الى ذلك الدعم، مشددا على ضرورة النهوض بحركة لإصلاح التعليم العالي دون خوف او تردد.

كما أكد أهمية الدراسة التي تم إعدادها كونها تشخيص حقيقي للواقع، والى تطلع الوزارة للتعاون مع المجلس والجامعات في هذا الخصوص لتكون صناديق الاستثمار أولوية لديها.

وبين الوزير عويس، الحكومة لن تستطيع زيادة الدعم المالي المخصص للجامعات خلال السنوات الثلاثة المقبلة، داعيا الجامعات إلى التفكير بطرقا استثمارية لتخفيض مديونيتها.

وأكد أهمية هيكلة الرسوم الجامعية مع استمرار صندوق الطالب بدعم الطلاب المبدعين ممن هم بحاجة الى ذلك الدعم، مشددا على ضرورة النهوض بحركة لإصلاح التعليم العالي دون خوف او تردد.

وأشار عويس إلى ان معظم الجامعات الحكومية في المملكة تستطيع خلال فترة ٣ إلى ٤ سنوات الخروج من ازمتها المالية، من خلال ادارتها بالشكل الصحيح، والاعتماد على مصادرها الذاتية.

واطلع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور منذر الشرع الوزير والحضور على الهدف الأساسي من الدراسة والتي جاءت بطلب من الحكومة، حيث مشيرا الى أن الدراسة انجزت بتعاون مع الجامعات، حيث كان هناك زيارات للجامعات ولقاءات مع مدراء صناديق الاستثمار فيها.

وأكد الشرع أهمية الدراسة باستعراضها التسلسل التاريخي الى الوقف في الجامعات العالمية، مبيناً أهمية اصلاح التعليم العام والتعليم العالي في الأردن وعلى أهمية الجامعات المنتجة وتحويل جامعاتنا لتكون كذلك.

وقدم رئيس فريق البحث الدكتور أحمد المجالي عرضاً أكد فيه أن الجامعات العالمية تعتمد على التمويل الذاتي من خلال مصادرها المتعددة ومن بينها مورد الاستثمار، وذلك تجسيداً لمبدأ نموذج الجامعة المنتجة، وقد نجحت تلك الجامعات في زيادة مواردها المالية نجاحاً كبيراً مثل (جامعة هارفارد، إكسفوردوغيرها من الجامعات العالمية.

واضاف ان الجامعات الحكومية الأردنية تتبع الاساليب والأوجه التقليدية في عملية الاستثمار، والتي كانت في بعض الأحيان غير مجدية، ولم يكن ثمة خطط مستقبلية لتحقيق الأهداف أو حتى دراسات معمقة تدرس أوجه الاستثمار المتاحة، كما لم يكن ثمّة شراكات حقيقية مع القطاع الخاص لتطوير المنتجات أو لتوجيه الأبحاث والدراسات.

وأشار الى أن الدراسة أكدت أهمية الحاكمية المؤسسية في صناديق الاستثمار في الجامعات، حيث أنها توفر أساسا للتطوير والأداء المؤسسي المستقبلي بهدف دعم الثقة في أنشطة صناديق الاستثمار بعدّها جهة مستقلة لإدارة أموال الجامعات بكفاءة ومهنية، كما أنها افادت بعدم وجود خطط لدى الجامعات لاستقطاب تمويل

الجامعات لم تستثمر في البحث العلمي وبراءات اختراع لم تكن أولوية لديها

خارجي لغاية تنمية صناديقها الاستثمارية، وتستغل المنح والهبات بالكامل لتغطية نفقاتها التشغيلية وبعض المشاريع الرأسمالية والإنمائية، كما لوحظ غياب عنصر التخطيط العلمي غياباً كاملاً، إذ لا يوجد لدى الصناديق خطط استراتيجية مستقبلية. كما أن بعض الصناديق تعاني من استغلال الجامعة لرأس مالها من خلال الاقتراض بضمانة ودائع لصندوق الاستثمار.

وأشارت الدراسة الى ان الجامعات الحكومية الاردنية تعتمد في مصادر تمويلها على ثلاثة جهات، الرسوم المستوفاة من الطلبة، وتشكل ٧١٪ من إجمالي الإيرادات، والدعم الحكومي ويشكل ١٣٪ من إجمالي الإيرادات، وأخيراً الاستثمار والهبات والمساعدات والقروض.

ودعت الدراسة الى توحيد الاستثمار في الجامعات تحت مظلة وإدارة واحدة ذات أهداف وواجبات محددة، وتحديد نسب محددة من عائدات الصندوق تعود للجامعة، ونسبة منها تخصّص لتنمية أموال الاستثمار، وتخصيص جزء من الدعم الحكومي لتنمية صناديق الاستثمار، واعتماد دليل للحاكمية معتمد على مستوى الجامعة ينظم أعمال الاستثمار في الجامعة.

كما اقترحت الدراسة إنشاء مراكز تدريب متخصصة في إعطاء برامج تدريبية ذات جاذبية لسوق العمل، واستيفاء رسوم ذات جدوى للجامعة، واستغلال مجال تدريب القطاع الحكومي، وتعيين موظفين مختصين في الاستثمار ودعمهم بالدورات والتدريب المناسب، اضافة الى قيام الجامعات الأردنية بالاستثمار في الطاقة البديلة، سواء الشمسية أو الرياح واستغلال المعرفة لدى أعضاء هيئة التدريس في هذا المجال لغايات التطوير والتحسين، مؤكدة اهمية التعاون بين الجامعات في مجال توليد الطاقة البديلة وخاصة بين جامعات الجنوب والشمال.

بدوره أكد الدكتور ثابت الطاهر، ان هنالك خللا في آلية عمل الصناديق الاستثمارية في الجامعات الأردنية.

وبين الطاهر، ان على الجامعات الحكومية العمل على تقديم نفسها كبيوت خبرة للجامعات الخاصة، وأشار إلى انه يجب ان يكون هنالك توافق بين البحث العلمي في الجامعات الأردنية والقطاعات المختلفة لتكون مصدر دخل للجامعات.

وقال الدكتور مروان كمال، انه لا يجوز القول انه ليس هنالك أي دعم أضافي للجامعات الحكومية، مبيناً انه يجب ان يكون هنالك مخصصات مالية للجامعات حتى يكون هنالك جودة في التعليم الذي تقدمه الجامعات للطلاب.

وحضر اللقاء أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورؤساء الجامعات الحكومية في الاردن و مجموعة من الخبراء والمختصين، والذين شددوا بدورهم على أهمية إيلاء الوقف لصالح الجامعات الأهمية التي يستحقها، وضرورة ان يكون جزءا من ثقافتنا المجتمعية. كما شدد الحضور على أهمية السياحة التعليمية وضرورة أن تعمل الجامعات على استقطاب الطلاب من خارج المملكة. وركز الحضور على ضرورة ايجاد رؤية اقتصادية لتوجيه الجامعات ضمن وضع خطط وبرامج للتعاون فيما بينها لزيادة دخلها وضمن أطر زمنية محددة.

"ذبحتونا" تحذر من استمرار التغني بضبط "التوجيهي" وتجاهل النتائج الصادمة

عمان - الغد - حذرت الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة "ذبحتونا" من تجاهل النتائج الصادمة لامتحان شهادة الثانوية العامة "التوجيهي"، واستمرار التغني بـ"ضبط عملية الغش في الامتحان وإعادة الهيبة له".

وفيما أكدت الحملة، في بيان صحفي أمس، أن امتحان "التوجيهي" يعد بمثابة المخرج الرئيس للعملية التعليمية برمتها، ومقياس لحجم تطورها، قالت إنها سجلت ملاحظات على نتائج الامتحان.

وأشارت إلى الأعداد الكبيرة للمستنكفين، حيث اشترك بالامتحان بدورته الصيفية الحالية 127872 طالبا وطالبة، حضر منهم 80747، أي أن 47 ألفا و125 استنكفوا عن تقديم الامتحانات، "وهي أرقام فلكية ومخيفة"، لم يُشر لها نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التربية والتعليم محمد الذنيبات.

وفيما يتعلق بنسب النجاح، أوضحت "ذبحتونا" أن النتائج أظهرت "استمرار التراجع الكبير في نسب النجاح التي لم تتجاوز 38 ٪، وإذا ما أضفنا المستنكفين فإن نسبة النجاح لن تتخطى عتبة 26 ٪".

الحملة تعتبر المستنكفين عن الامتحان "أرقاما فلكية ومخيفة" وتؤكد أن الطالب غير مؤهل لتقديم الامتحان

كما أظهرت النتائج، بحسب "ذبحتونا"، أن هناك طالبا واحدا ناجحا فقط من كل أربعة في فرع المعلوماتية (نسبة النجاح 26 ٪) علماً بأن عدد الطلبة المتقدمين لهذا الفرع هو الأكبر.

كما أن نسبة النجاح بالفرع الأدبي "تراجعت لتصبح 18 ٪ فقط، وبالعلمي 63 ٪"، وفق "ذبحتونا" التي بينت أن هذه النسب من الراسبين والمستنكفين تؤكد "أن الطالب يصل إلى مرحلة التوجيهي وهو غير مؤهل لتقديم الامتحان واجتيازه نتيجة لضعف التحصيل العلمي لديه في المراحل الأساسية السابقة".

وحول نتائج المدارس الحكومية، قالت الحملة إن وزير التربية أكد أن النظام التعليمي في المدارس الحكومية تحسن، مستشهداً بحصول سبعة من طلبتها على المراتب الأولى في الفرع العلمي والمعلوماتية.

ورأت أن حصول طلبة من المدارس الحكومية على المراتب الأولى "لا يعتبر مقياساً لتطور العملية التعليمية بهذه المدارس، فتقييمها يجب أن يتم من خلال قراءة نسب النجاح في هذه المدارس ومقارنتها بالأعوام الماضية، إضافة إلى النسب التي حصل عليها الناجحون فيها ومقارنتها بالمدارس الخاصة، كما أن حصول طلبة على معدلات عالية تكون ناتجة عادة لمجهودات وقدرات فردية ولا يمكن القياس عليها".

وقالت "ذبحتونا" إن نتائج الامتحان أظهرت عدم حصول أي طالب على معدل 99 ٪ فما فوق، وهو الأمر الذي يحدث لأول مرة منذ أكثر من عشرة أعوام، ما يدلل على صعوبة الامتحانات أو تراجع مستوى الطلبة الأكاديمي أو الأمرين معاً.

وأضافت كما لم يتجاوز عدد الحاصلين على معدل فوق 95 ٪ حاجز 237 طالبا، فيما سجل العام الماضي وسابقه حصول 491 و768 طالبا على التوالي على معدل 95 ٪ فما فوق.

مطالبات بوقفة جدية لتحليل أسباب تدني نسب النجاح وخصوصا بالفرع الأدبي

خبراء: حصول المدارس الحكومية على أوائل "التوجيهي" لا يعني تحسن الأداء

آلاء مظهر
alaa.mozhir@alghad.jo

اتهامات لـ"التربية" بالتحكم في تحديد نسب النجاح وزيادة نسب الرسوب لتوجيه الطلاب نحو التعليم المهني

طلبة "توجيهي" يحتفلون بنجاحهم في منطقة عبدون أول من أمس - (تصوير: أسامة الرفاعي)

عمان – طالب خبراء تربويون وزارة التربية والتعليم بالوقوف بشكل جدي على تدني نسب النجاح في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة "التوجيهي" التي أعلنتها أول من أمس، وأظهرت رسوب نحو 60 ٪ من المتقدمين، معتبرين أن ذلك "يعكس ضعفا بنيويا في العملية التعليمية، وتحديدا المسار الأدبي"، الذي قالوا إنه "لا يتماشى ولا يراعي الجيل الحالي، الذي يعتمد على التفكير والتحليل أكثر من اعتماده على الحفظ والتلقين".

ودعوا الوزارة إلى أخذ العبرة من ارتفاع نسبة نجاح طلبة العلمي باعتباره "مسارا يعتمد على الفهم والتحليل، نظرا لطبيعة المواد غير الجامدة". مطالبين بإجراء دراسة علمية لمسار الأدبي، خصوصا وأن الخطة المقرر تطبيقها للثانوية العامة للعام المقبل "تعتمد بشكل أساسي على مساري الأدبي والعلمي إلى جانب المسار التطبيقي".

وضربوا مثلا على ذلك بقولهم إن "أغلب من يحصد المراتب الأولى في مسار الأدبي هن الإناث، لأن لديهن جلدا على الدراسة والحفظ أكثر من الذكور".

وفيما يتعلق بحصد طلبة المدارس الحكومية المراكز السبعة الأولى في نتائج "صفيحة التوجيهي"، قالوا إن ذلك "ليس مؤشرا حقيقيا في تحسن نوعية التعليم في الأردن، وأننا إذا أردنا قياس ذلك، يجب أن تقوم الوزارة بحساب متوسط معدلات الطلبة في المدارس الحكومية والخاصة وتنسب النجاح"، بيد أنهم لم يقللوا من شأن هذا الإنجاز.

وكانت نسبة النجاح في الفرع العلمي بلغت 63.1 ٪، والأدبي 18.1 ٪، وهو ما عزاه نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التربية والتعليم محمد الذنيبات، خلال المؤتمر الصحفي لإعلان نتائج الامتحان أول من أمس، إلى "طبيعة الطلبة الذين يدخلون الفرع العلمي، لكونهم طلبة متميزين ومن أصحاب المعدلات المرتفعة، إضافة إلى أن المادة العلمية تعتمد على فهم واستيعاب، بعكس المادة الأدبية التي تعتمد على الذاكرة والحفظ".

بدوره، قال أمين عام وزارة التربية والتعليم الأسبق فواز حرادات إن "حصول طلبة المدارس الحكومية على سبعة مراكز من أوائل الثانوية العامة في الفرعين الأدبي والعلمي، لا يعد مؤشرا حقيقيا لقياس مدى تحسن نوعية التعليم في المدارس الحكومية".

وأضاف لـ"الغد" أمس، أنه "لقياس مستوى تحسن نوعية التعليم، ثمة مؤشرات أكثر دقة ومهمة، وهي المتوسطات الحسابية لمعدلات الطلبة في المدارس الحكومية والخاصة، إضافة الى نسب النجاح في كلا القطاعين، وهذان المؤشران هما اللذان يحددان المستوى التعليمي الحقيقي للمدارس".

وفيما يتعلق بانخفاض نسبة النجاح في الفرع الأدبي، عزا ذلك حرادات إلى وجود "ضعف عام في النظام التربوي ممثلا بالمعلم وأساليب التدريس والمناهج والبيئة المدرسية"، مؤكدا ضرورة قيام الوزارة بإجراء دراسة علمية للوقوف على أسباب تدني النجاح في هذا الفرع مقارنة بالفروع الأخرى.

وشاطر وزير التربية والتعليم الأسبق فايز السعودي رأي حرادات بأن "حصول طلبة المدارس الحكومية على المراكز الأولى السبعة لا يعد دليلا على جودة التعليم في المدارس الحكومية".

وقال إن "عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس الحكومية يفوق بكثير نظيره في المدارس الخاصة".

وأضاف السعودي "إذا أردنا أن نقيم جودة التعليم بشكل صحيح، علينا أن نأخذ نسب النجاح في جميع المواد، وفي مواد بعينها، ونقارنها مع أعوام سابقة، وهذا أيضا ليس دليلا دقيقا بشكل عام، لأن امتحان الثانوية العامة امتحان تحصيلي يقيم جودة التعليم التحصيلي في المدارس فقط، ولا يقيم جودة التعليم بمجمع مكوناته".

وبين أن الامتحان لا يستطيع تقييم الكفايات التي اكتسبها الطالب، والمتمثلة بالمهارات والقيم والمعرفة، وهي الأهم، موضحا أن هناك "خللا في تشعيب الطلاب إلى مسارات تعليمية في الثانوية العامة، لأن التشعيب يتم بحسب معدل الطالب، ما يعني مقدرة الطالب على تحصيل المعرفة وليس إبداء المعرفة، فالمعدلات المتدنية تذهب للفرع الأدبي، والمرتفعة للعلمي".

وزاد: "بالإضافة الى أن عدد الطلبة الملتحقين بالفرع العلمي يفوق الأدبي، فلذلك نجد أن نسبة النجاح في العلمي تفوق الأدبي".

ولفت إلى أن طبيعة المواد في الفرع الأدبي "ذخمة وتحتاج الى قدرة على الحفظ، وللأسف لم تستطع الوزارة أن تركز على وضع مناهج أدبية بصورة تناسب الطالب، في ظل وجود طلبة لا يحبون القراءة، فلذلك نجد أن أوائل الثانوية في الأدبي أغلبهم من الإناث، لكن لديهن القدرة على الحفظ وقضاء ساعات طويلة في الدراسة".

وبين أن الفرع الأدبي "يحتاج الى قراءة أكثر، والى طلاب قادرين على الحفظ".

بدوره، قال الخبير التربوي ذوقان عبيدات "ليس هناك دلالة إيجابية حول النتائج، فنسب النجاح متدنية في معظم الفروع".

وأضاف عبيدات أن "التفوق العالي يعزى للطالب نفسه وليس للمدرسة أو الوزارة، والا لوجدنا أكثر من طالب وطالبة من الأوائل في المدرسة نفسها". مرجعا نقص الأوائل في المدارس الخاصة نتيجة "لتوجه معظم طلابها إلى التوجيهي الأجنبي مثل البكالوريا وغيره".

ولفت إلى أن نسبة من قدموا "التوجيهي الأردني من المدارس الخاصة "قليلة جدا".

وقال "لو تحسنت أساليب التدريس في المدارس الحكومية لانعكس ذلك على نسب النجاح وارتفاع المعدلات، وهذا ما لم يحصل".

وأضاف عبيدات: "تحاول الوزارة التذاكي وخداع المجتمع بأدائها الوهمي. فالكتب المدرسية الجديدة لم تشمل صفوف العاشر والحادي عشر والثاني عشر، ولذلك لا علاقة للتحسين الكتب في الصفوف الابتدائية بتفوق طلاب الثانوية العامة، أما تحسن طرق التدريس الذي ادعته الوزارة فلو حصل لظهرت نتائجه على الامتحان بشكل عام لا على الأوائل فقط".

وأكد أن "تدني نسبة النجاح في الفرع الأدبي مقارنة بالعلمي، لا تتعلق بأداء الوزارة وتحسينها للكتب وطرائق التدريس، وإلا لارتفعت نسبة النجاح في كل من الفرعين، أما التفسير الموضوعي لهذا التباين فيعود لقرار الوزارة بتسهيل الأسئلة بالنسبة للعلمي، وهو ما يفسر عدم وجود احتجاجات من الطلبة على الأسئلة هذا العام".

وقال إن نسب النجاح "لا تعتمد على أداء الطلبة بمقدار ما هي سياسة للوزارة، فهي تستطيع التحكم بالنسب لأن هذا قرار سياسي".

وتساءل عن "سبب تدني نسبة النجاح في الفرعين الأدبي والمهني؟ وهل يكون ذلك مقدمة لقرار تحويل الطلبة الى مراكز التدريب المهني؟".

"ذبحتونا" تحذر من استمرار التغني بضبط "التوجيهي" وتجاهل النتائج الصادمة

عمان - الغد - حذرت الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة "ذبحتونا" من تجاهل النتائج الصادمة لامتحان شهادة الثانوية العامة "التوجيهي"، واستمرار التغني بـ"ضبط عملية الغش في الامتحان واعادة الهيبة له".

وفيما أكدت الحملة، في بيان صحفي أمس، أن امتحان "التوجيهي" يعد بمثابة المخرج الرئيس للعملية التعليمية برمتها، ومقياس لحجم تطورها، قالت إنها سجلت ملاحظات على نتائج الامتحان.

وأشارت إلى الأعداد الكبيرة للمستنكفين، حيث اشترك بالامتحان بدورته الصيفية الحالية 127872 طالبا وطالبة، حضر منهم 80747، أي أن 47 ألفا و125 استنكفوا عن تقديم الامتحانات، "وهي أرقام فلكية ومخيفة". لم يُشر لها نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التربية والتعليم، محمد الذنيبات.

وفيما يتعلق بنسب النجاح، أوضحت "ذبحتونا" أن النتائج أظهرت "استمرار التراجع الكبير في نسب النجاح التي لم تتجاوز 38 ٪، وإذا ما أضفنا المستنكفين فإن نسبة النجاح لن تتخطى عتبة 26 ٪".

الحملة تعتبر المستنكفين عن الامتحان "أرقاما فلكية ومخيفة" وتؤكد أن الطالب غير مؤهل لتقديم الامتحان

كما أظهرت النتائج، بحسب "ذبحتونا"، أن هناك طالبا واحدا ناجحا فقط من كل أربعة في فرع المعلومات، وأن نسبة النجاح في هذا الفرع هو الأكبر.

كما أن نسبة النجاح بالفرع الأدبي "تراجعت لتصبح 18 ٪ فقط، وبالعلمي 63 ٪"، وفق "ذبحتونا" التي بينت أن هذه النسب من الراسبين والمستنكفين تؤكد "أن الطالب يصل إلى مرحلة التوجيهي وهو غير مؤهل لتقديم الامتحان واجتيازه نتيجة لضعف التحصيل العلمي لديه في المراحل الأساسية السابقة".

وحول نتائج المدارس الحكومية، قالت الحملة إن وزير التربية أكد أن نظام التعليم في المدارس الحكومية تحسن، مستشهدا بحصول سبعة من طلبتها على المراتب الأولى في الفرع العلمي والمعلوماتية.

ورأت أن حصول طلبة من المدارس الحكومية على المراتب الأولى "لا يعتبر مقياساً لتطور العملية التعليمية بهذه المدارس، فتقييمها يجب أن يتم من خلال قراءة نسب النجاح في هذه المدارس ومقارنتها بالأعوام الماضية، إضافة إلى النسب التي حصل عليها الناجحون فيها ومقارنتها بالمدارس الخاصة، كما أن حصول طلبة على معدلات عالية تكون نتاجة عادة لمجهودات وقدرات فردية ولا يمكن القياس عليها".

وقالت "ذبحتونا" إن نتائج الامتحان أظهرت عدم حصول أي طالب على معدل 99 ٪ فما فوق، وهو الأمر الذي يحدث لأول مرة منذ أكثر من عشرة أعوام، ما يدلل على صعوبة الامتحانات أو تراجع مستوى الطلبة الأكاديمي أو الأمرين معا.

وأضافت كما لم يتجاوز عدد الحاصلين على معدل فوق 95 ٪ حاجز 237 طالبا، فيما سجل العام الماضي وسابقه حصول 491 و768 طالبا على التوالي على معدل 95 ٪ فما فوق.

في المقابل، اعتبرت الخبيرة التربوية رولا أبو بكر أن تحقيق المدارس الحكومية لسبعة مراكز من أوائل الثانوية العامة يعد "مؤشرا على تحسن التعليم، وعلى أن المدارس الخاصة أصبحت تتجه إلى النظام التعليمي الأجنبي".

وأضافت أن الفرع الأدبي "يعتمد على الحفظ والذاكرة، بعكس الفرع العلمي الذي يعتمد على التحليل والفهم".

وشاركتها الرأي الخبيرة أمل العلمي، التي أكدت أن مدخلات الطلبة في الفرع العلمي تختلف عن الأدبي، مشيرة إلى أن "الطلاب الذين يدخلون الفرع العلمي لديهم أسس فكرية ومنهجية للدراسة، ومثابرة وعقلانية، وهم حريصون على الدراسة وتنظيم أوقاتهم، كون طبيعة موادهم تفرض عليهم ذلك".

وتضيف العلمي "في حين أن بعض الطلبة ممن يدخلون الفرع الأدبي لديهم ثقافة الاستسهال وعدم القدرة على قضاء وقت طويل في الدراسة مع وجود عناصر التكنولوجيا".

من جانبه، أكد الخبير التربوي عدنان الطوباسي أن "هناك تركيزا وجهدا يبذلان من المدارس الحكومية لإخراجها من منطقة التلقين الى الإبداع وهذا ما يساعد على الارتقاء في مستوى التعليم فيها".

وأشار الطوباسي إلى أن طلبة التخصصات العلمية "أكثر انضباطا وتخطيطا من نظرائهم في الفرع الأدبي الذين يتسمون بعشوائية الدراسة وعدم التخطيط، وهنا يكمن الخلل، وعلى وزارة التربية والتعليم أن تلتفت لهذا الفارق الشاسع في نسب النجاح والعمل على معالجته".

وشدد على ضرورة قيام الوزارة "بدراسة هذه الحالة بطريقة علمية منطقية للوقوف على أسباب المشكلة، والعمل على معالجتها"، لافتا إلى أن الطالب "لا يتحمل وحده مسؤولية تدني نسبة النجاح في هذا الفرع، وعلى وسائل الاعلام المختلفة أن تسلط الضوء على القضية، للنهوض بنسب النجاح في الأعوام المقبلة".

ماذا بعد "التوجيهي"؟

محمد سويدان
mohammed.sweidan@alghad.jo

الآن، وبعدما أعلنت نتائج الثانوية العامة (التوجيهي) لا يتبقى أمام الناجحين من الطلبة وأسرهم سوى البحث عن تخصص جامعي مناسب. وفي مثل هذه المناسبات تكثر النصائح بخصوص التخصصات، وخصوصا من جهات مختصة كالنقابات المهنية وغيرها. ولكن، هناك من لا يلتفت اليها (النصائح) أبدا، ولا يهتم سوى لما أضمر لنفسه أو لابنه من تخصصات.

وطبعا، فإن التخصصات المفضلة لغالبية الطلبة الأردنيين وأسرهم هي الطب البشري، وطب الأسنان، والصيدلة والهندسة بأنواعها المختلفة. ولذلك، نجد أن هناك تزاحما شديدا على مثل هذه التخصصات المفضلة، في حين تشهد تخصصات أخرى ركودا، ويضطر طلبة وأسرهم للجوء إليها لانخفاض المعدل، أو لعدم توفر الإمكانية المالية لدراسة الطب أو الهندسة أو الصيدلة بالجامعات الخاصة أو بالبرنامجين الموازي أو الدولي أو بالخارج.

ولكن، لماذا لا نسمع النصائح، وهي بالمناسبة مجدية وتظهر فائدتها في المستقبل، بعد التخرج، إذ إن آلاف الشباب الخريجين يعانون عندما يواجهون سوق العمل. فالمهن الهندسية والطبية والصيدلة وغيرها من المهن "البراقة" إن جاز التعبير، ليست بنفس الحالة كما في السابق، فقد أصبحت مشبعة بطريقة واضحة لا تقبل الجدل، وأصبح الكثير من العاملين فيها يعانون من قلة فرص العمل، ومن انخفاض الدخل بالرغم من الأموال الهائلة التي دفعت من أجل الحصول على شهاداتهم. فالتعليم الجامعي مكلف جدا وخصوصا في تخصصات الطب والهندسة والصيدلة.

إن الواقع الحالي لسوق العمل المحلية والخارجية يستدعي من الطلبة وأسرهم التدقيق جيدا في خياراتهم الجامعية. ليس المهم "البرستيج"، وإنما الأهم الفائدة الشخصية والمجتمعية. إن تكاليف التعليم الجامعي تثقل كاهل العديد من الأسر، ولكنهم برغم كل الظروف الصعبة، يعلّمون أبناءهم، ويختارون لهم الأفضل حتى ولو دفعوا الكثير من الأموال، وفي بعض الأحيان أكثر بكثير مما يملكون. لذلك، فإن اختيار التخصص المناسب وفق احتياجات سوق العمل ضروري ومهم في آن واحد، ولا يعتبر ترفا، وإنما الزام، فالاختيار المناسب، أصبح أمرا ملحا في ظل التطورات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والمعيشية. إن اختيار التخصص المناسب يساوي من حيث الأهمية الحصول على علامة ممتازة في "التوجيهي"، إذا لم يكن أهم. فمستقبل الطالب يعتمد بشكل كبير جدا على هذا الاختيار.

وطبعا، وبمناسبة إعلان نتائج "التوجيهي" ألم يحن الوقت لإعادة النظر بالتعليم الأكاديمي؟ ألم يحن الوقت للتركيز على التعليم المهني الذي أعتقد أننا بأمس الحاجة إليه هذه الأيام؟

@m1962swedan

تصحيح مخرجات التعليم مسؤولية تشاركية

□ كتبت : كوثر صوالحة

في الاونة الاخيرة كثيرا ما سمعنا عن وجود خلل في النظام التربوي وكان يصدر على لسان اكاديميين ومسؤولين واصحاب قرار.

هذا الحديث لم يات من فراغ ،فقد عانت مخرجات التعليم مما عانت ويبدو ان الحلول لم تكن سوى برامج وخطط توضع في الادراج دون تفعيل لها وكأن المسؤول في موقعه الحذر في اي وزارة او مؤسسة تعنى بالتعليم جاء فقط ليشغل هذا الموقع لسنوات ويغادر وتبقى الخطط حبيسة الادراج ومن ثم يبدأ بتوضيح الخلل والوجع ويضع الحلول وهو بعيد عن موقع الاصلاح وموقع المسؤولية وقلة منهم من يتحدث وهو في مكانه من اجل ذلك .

الخلل في منظومة التعليم يعني خللا في المجتمع لانه خلل في مخرجات التعليم العالي وقبل ذلك في بيئة هذا التعليم اي الجامعات سواء كانت جامعات حكومية او خاصة ،ومخرجات التعليم الظالمة هي السبب الحقيقي وراء كل ما شاهدناه ونشاهده في الجامعات وكل ما نجده من ضعف في المخرجات التعليمية لان عددا لاباس به من الطلاب دخل الجامعة وخطف حق الاخر لان نتيجته لم تكن يوما مبنية على اسس العدالة بل كانت على اسس غير مشروعة وهذا ما يؤكده وزير التربية .

وزير التربية الدكتور محمد ذنيبات يقول وعلى مراى ومسمع الجميع ان مخرجات التعليم في السنوات الماضية كانت تتم على اسس غير مشروعة وتساءل هل يعقل انه في احدى السنوات يتحصل ١٦٧ طالبا من اولاد العاملين في وزارة التربية والتعليم على معدلات ٩٨ ٪ .

هذا يدفعنا الى القول انه من المخجل ان نتحدث عن منظومة الفساد في بعض الاحيان ونؤطرها فقط بالفساد المالي متناسين ان هذه الكلمة تشمل كل نواحي الحياة وقد يكون اخطرها الفساد في النظام التعليمي لان التعليم منظومة تبنى عليها اجيال وفسادها هو فساد مجتمع كامل شئنا الاعتراف بذلك ام ابينا فاخذ حق الاخر ظلم وفساد .

الثانوية العامة تفتح الكثير من التساؤلات وهي مشروعة لانها اللبنة الاساسية في مخرجات التعليم والمسؤولية لا يمكن ان تتحملها جهة معينة بل يشارك فيها الجميع : الاهل والمدرسة والمعلم وصاحب القرار الذي لم ير ولم يصلح ولم يحدد ولم ينظم .

عندما يعترف وزير في موقعه بهذا الخلل يعني ان هناك مؤشرات ومعطيات رقمية واضحة تنبئ ان هناك فسادا واضحا وخللا اوضح في تركيبة النظام التعليمي، فالوزير قال ان نتائج الثانوية العامة قبل اربع سنوات لم تكن يوما مبنية على اسس العدالة بل كانت تبنى على اساليب غير مشروعة دفع ثمنها باهظا في منظومة التعليم ومخرجات التعليم العالي .

سنوات كثيرة غضضنا الطرف عما يجري حتى بدأت الامور تتكشف وبدات الرؤية اوضح وبات الخلل واضحا في عدد لاباس به من خريجي الجامعات في السنوات الماضية على المستوى الاكاديمي

في السنوات الماضية كانت ترتفع اعداد الطلبة الحاصلين على المعدلات العالية وكنا نعتقد انها مؤشر ايجابي على تقدم اسس التعليم لدينا لنتفاجأ بعد ذلك وعلى لسان مسؤوليها ان ما كان يحدث امرا غير طبيعي لان حصول ٣٤٠٠ طالب على معدل ٩٥ ٪ في احدى السنوات يعني ان مخرجات التعليم العالي يجب ان تكون لدينا في افضل حالاتها وان لا تتراجع جامعاتنا ضمن المؤشرات العالمية وان يكون هذا الطالب جاء ليكمل مسيرة حياته بالجد والجهد والتعب ولكن الواقع لم يقل يوما ذلك بل سجلت مخرجات التعليم لدينا تراجعا واضحا ناهيك عن التاثير ايضا وما طرا على البيئة الحاضنة للعلم من مدارس وجامعات .

كثيرا ما تعود العديد ان يضع راسه بالرمال ولا يعترف ولكن لو استطعنا التدقيق بلغة الارقام التي عادة ما يكون هامش اللامعقول فيها قليلا نجد ان حصول ٢٣٧ طالبا فقط على معدل فوق الـ ٩٥ رقم منطقي واقرب للعقل لان من اجتاز الامتحان بهذا المعدل اجتازه بارادته ودراسته وتعبه وجهده ولم تستخدم لاجله اساليب غير مشروعة .

عندما تسود العدالة يسود الاطمئنان وهذا ما نراه اليوم من قبول لنتائج الثانوية العامة ومخرجاتها من الاهالي والطلبة ولا يخلو الوضع من بعض الاستثناءات ولكن الغالبية العظمى تشعر بالارتياح على صعيد الثانوية العامة ولكن لا بد ان يشعر الجميع بالارتياح الى مخرجات التعليم منذ اللبنة الاساسية اي منذ الصفوف الاولى لا ان يكون خريجو المدارس او طلابها لايستطيعون القراءة والكتابة وهذا ما تفعله وزارة التربية الان .

منظومة التعليم يجب ان نساهم في اصلاحها وندعم الايدي التي تعمل لذلك لاننا في امس الحاجة لرفعها فالعلم هو الحياة وهو السبيل لدرء المخاطر الفكرية والعلم وسيلة الانتصار لمواجهة الاخر فكريا وعلميا ، فالمحاربة بالعلم سلاح لا يمكن قهره على الاطلاق .

«التعليم العالي» تدعو الطلبة للتوجه نحـو التخصصـات التقنيـة والمهنيـة

□**عمّان** – دعا أمين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور هاني الضمور، الطلبة وذويهم للتوجه نحو دراسة التخصصات التقنية والتطبيقية والمهنية المطلوبة في سوق العمل، والابتعاد عن التخصصات الراكدة والمشبعة.جاء ذلك خلال ترؤسه اجتماع لجنة دراسة التخصصات الراكدة والمشبعة من مخزون الطلبات في ديوان الخدمة المدنية، امس الاثنين، لمناقشة واقع التخصصات الأكاديمية في الجامعات الأردنية، وتحفيز الطلبة للاتجاه نحو التقنية والتطبيقية والمهنية منها.

وأكد الضمور أهمية إطلاع الطلبة وأولياء أمورهم الراغبين بالالتحاق بالجامعات الأردنية أو غير الأردنية للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ على التخصصات المشبعة والراكدة، والأخـرى المطلوبة في أسواق العمل المحلية والإقليمية، وذلك قبل البدء في تقديم طلبات القبول الموحد.

وأشار إلى انه يمكن للطلبة الاطلاع على تلك التخصصات من خلال الرابط الالكتروني الخاص بالقبول الموحد والذي تم أعداده بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية ويبين التخصصات المطلوبة والتخصصات الراكدة في القطاع العام.

كما يمكن للطلبة، وفقاً للضمور، الاطلاع على التخصصات التطبيقية والمهنية المعلنة من قبل موقع مديرية البعثات التابع الوزارة، والتي من خلاله يمكن معرفة التخصصات التقنية والمهنية المشمولة بمنح دراسية، فضلاً عن موقعي وزارة العمل وديوان الخدمة المدنية.

وشدد الضمور على ضرورة متابعة النشرات الارشادية الدورية الصادرة عن وزارتي التعليم العالي والعمل والنقابات المهنية والمتعلقة بالتخصصات المطلوبة والراكدة.(بترا)

«الفكر العربي» يوقع مذكرتي تفاهم مع مؤسستين هنديتين بمجال البحث العلمي

□ عمان – الدستور

وقع الأمين العام لمنتدى الفكر العربي الدطتور محمد أبو حمور، مذكرتي تفاهم مع مركز أبحاث السياسة العامة (PPRC)، ومؤسسة «رامبهو مهلجي بروبدني» في الهند.

وقال د. أبو حمور إن هاتين المذكرتين تهدفان إلى تعزيز علاقات التعاون مع مؤسستين مرموقتين عاملتين في مجال البحث العلمي، وتفعيل القيام بأنشطة مشتركة تنسجم وأهداف المنتدى، والعمل على بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك سواء على صعيد المنطقة أو الشؤون الآسيوية، وكذلك القضايا العالمية في مختلف المجالات الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن تنشيط قنوات الحوار وتبادل وجهات النظر والخبرات البحثية بين الجانبين العربي والهندي.

وأضاف د. أبو حمور، أنه ووفقًا للمذكرتين، ستكون هناك لقاءات دورية وزيارات متبادلة بين المسؤولين لدى الطرفين للاستمرار في مناقشة سبل تطوير علاقات التعاون وتحقيق أهدافه على أفضل وجه ممكن.

ويشمل هذا التعاون أيضاً تبادل الزيارات لأغراض البحث والدراسات، وتبادل المعلومات والمنشورات، وتنظيم ندوات مشتركة، وتبادل الباحثين والأكاديميين لإلقاء المحاضرات وفق جدول أعمال يتم الاتفاق عليه بين الجانبين.

وأشار د. أبو حمور إلى أن منتدى الفكر العربي من خلال شبكة علاقات التعاون العلمي يمتلك بنية واسعة لإدامة الحوار العربي– العربي والعربي– العالمي، ويسعى عبر هذه الشبكة إلى خدمة القضايا العربية والإسلامية وتقديم وجهة النظر المدروسة والقادرة على إيجاد أسس للفهم والتفاهم المشترك مع الآخرين. وأوضح أن المنتدى عمل وما يزال على الربط من خلال الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع المراكز والمؤسسات البحثية والأكاديمية المؤثرة على الصعيد العربي الداخلي والخارجي، مما أثمر أنشطة مشتركة ذات أهمية على المستوى الدولي، نفذها المنتدى في الأردن وخارجه بالتعاون مع جهات أكاديمية وفكرية في كل من المغرب، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت، وإسبانيا، وتركيا، والصين، وكوريا، والهند، وباكستان، وبريطانيا، وغيرها. وان هناك أنشطة قادمة في هذا السياق من أبرزها استكمال حلقات الحوار العربي– التركي، والعربي– الروسي، والعربي– الإسباني.

إشارات

جمال العلوي

مطلوب مراجعة جادة لمسلسل التوجيهي

انتهى موسم الرعب المتمثل بنتائج التوجيهي والذي داهم الاسر الاردنية على مدار اسبوعين ونحمد الله انه لم تحدث اية حوادث مؤسفة طوال فترة عرض حلقاته.

النتائج يوم غد أو بعد غد أو خلال يومين أوقبل الثلاثاء أو حسب اخر البورصات في الاسبوع الاخير من الشهر،وربما خلال ساعات قبل سفر الوزير ومن يدري.

نظرية الصدمة التي تتمسك بها وزارة التربية والتعليم، تثير القلق لماذا الاصرار على أن تكون النتائج مربوطة بفعل عامل الصدمة لماذا لا تعلن الوزارة موعدا رسميا بعد الانتهاء من الامتحان يلبي كل نظرية الاحتمالات السائدة لديها ويكون معروفا من الجميع.

لا تفيد نظرية الصدمة والترويع التي تعتمدها الوزارة سوى في ارتفاع منسوب الضغط والسكري لدى العائلات التي تتابع بقلق نتائج ابنائها على امل الاطمئنان وتكتمل نظرية الترويع حين تعلن الوزارة أن نسبة النجاح في المسار الاكاديمي الفرع الادبي ١٨٪ وهي نسبة مخيبة للامال ونطرح علامات تعجب متعددة والى جانب اسئلة كثيرة عمن يتحمل مسؤولية الوصول الى هذه النسبة.

أظن أن هذه النسبة تتطلب ابتداء فتح تحقيق واجراء دراسات معمقة عن اسباب وصول النتائج الى هذه النسب المتدنية ، وتطرح هذه النسبة تساؤلات حول من يتحمل المسؤولية هل هي الوزارة ام المدرسة ام الاهل او ربما المعلمون، وقد يكون الطلاب الله أعلم .

مطلوب أن تراجع الوزارة ولجنة الامتحانات، النظام التعليمي ومدى انطباق معايير النجاح والرسوب مع الواقع التعليمي وخاصة بعد الغاء او تعديل تعليمات النجاح والرسوب وخاصة ما يعرف بالعلامة «الحدية» التي كانت تمكن الوزارة من اضافة علامة أو علامتين الى مادة معينة تكون فيها نسب الرسوب عالية بما يمكن الاف الطلبة الناجحين في جميع المواد باستثناء مادة واحدة من النجاح.

مطلوب مراجعه جادة لامتحان الثانوية العامة وتشكيل هيئة وطنية للامتحانات لا تخضع لوزارة التربية وتكون مهمتها قياس اداء الوزارة والطلبة بعيدا عن انظمة وتعليمات وزارة التربية اذا لا يعقل استمرار نهج السماح للوزارة التي تعلم وتمارس التدريس أن تقيس بذاتها مخرجات العملية التربوية .

ونأمل أن تشمل المراجعة كل الاسباب التي تجعل من امتحان الثانوية العامة واخراج النتائج مسلسل رعب اردنيا بامتياز خلافا لكل الدول العربية المجاورة والبعيدة منها والقريبة.

مبارك لكل الناجحين وحظاً أوفر للطلبة الذين لم يحالفهم الحظ في الدورة الحالية التي رسب فيها ما يزيد عن ٨٠٪ من طلاب التوجيهي «الادبيين».

Alawy766@yahoo.com

الذنيبات .. اعاد لـ«التوجيهي» بريقه

□كتب: ايمن عبدالحفيظ

بعد مضي نحو اربعة اعوام على توليه امور وزارة التربية والتعليم ابدع الدكتور محمد الذنيبات في ترسيخ سياسة تعليمية ناجحة جدا باعادة ألق الشهادة الثانوية «التوجيهي» والتي تتوقف انفاس كل اسرة تقريبا لديها ابن او ابنة فيها.

فقبل سنوات كانت اساليب الغش والاستيلاء على حقوق الاخرين من الطلبة في تحصيل مقعد جامعي امر سهل وعلى ضوء ذلك انتشرت الجامعات الاهلية لتعوض الرغبة الجامحة لدى العديد من الاسر المقتدرة على حصول فلذات اكبادها الشهادة الجامعية الاولى « البكالوريس» والتي تعد حاليا الحد الادنى من المؤهلات المطلوبة لشغل وظائف ريادية.

لقد سطر الذنيبات بأحرف من ذهب سيرة اكاديمية يشار لها بالبنان منذ إنطلاقته الاكاديمية وحتى حصوله على شهادة الدكتوراة اثناء تدريسه بالجامعة الاردنية والتي عكست مدى طموحه ومثابرته وتصميمه نحو تحقيق مبتغاه.

الذنيبات الذي لم يبخل على ذاته بإشباع طموحه العلمي حصل على مؤهلات علمية اهلته لأن يتبوأ مناصب قيادية في حكومات متعاقبة اثبتت سياساته فيها بمقدرته الفذة في تسيير الامور بسلاسة وإنسياب وقدرة عالية على معالجة بواطن الخلل ادهشت المراقبين.

فهو وزير عامل يحمل رتبة بروفسور وحاصل على درجات اكاديمية هي الدكتوراة في العلوم الإدارية من جامعة جنوب كاليفورنيا العام١٩٨٢ والماجستير في العلوم السياسية من جامعة جنوب كاليفورنيا العام ١٩٨١ وماجستير في العلوم الادارية من جامعة جنوب كاليفورنيا العام ١٩٧٩ والبكالوريوس في الإقتصاد والعلوم الإدارية من الجامعة الاردنية العام ١٩٧٥.

وقبل توليه مناصب قيادية في الحكومة تسلم منصب استاذ مساعد في الجامعة الاردنية ومنصب امين عام ديوان الخدمة المدنية ١٩٩٢ ومستشار في رئاسة الوزراء و١٩٩٢-١٩٩٤ رئيس ديوان الرقابة والتفتيش الإداري

وهو ما اكده العديد ممن التقتهم «الدستور» بشكل سريع حيث اثنى الغالبية على نجاعة سياساته التعليمية والتي اعادت للمواطن الحاصل على شهادات علمية من الاردن هيبته لدى العديد من دول العالم فقد اثنى ابو سند وهو اب لطالب ثانوية بما وجده من حرص كبير على تسليح الطالب الناجح بالعلم حيث انه وقبل اعوام وكما قال قد قارب على فقد الثقة بالشهادة العلمية للثانوية العامة الاردنية وان وضعه المادي لا يسمح له بتعليم كامل ابنائه برسوم الموازي والتي هي ضعف رسوم المقعد الجامعي العادي التنافسي.

في حين ان ابا محمد اشار الى ان السياسة التعليمية الحالية والتي رسخها الوزير الذنيبات عبر سنوات تسلمه رئاسة الوزارة والتي إعتبرها الاهم من بين الوزارات الاخرى حسب -وجهة نظره- لما لها من صلة مباشرة بكافة شرائح المجتمع الاردني اشار الى انها اعادت بريق الشهادة وجمالها لعيون مستحقيها والتي ينطلقون من خلالها الى مقاعدهم الجامعية والتي تبني لهم مستقبلا كانوا فيما مضى قد تخوفوا منه لعدم مقدرة بعض ارباب الاسر على تأمين السيولة النقدية اللازمة لتحقيق رغبات ابنائهم.

إلا ان البعض والذين اكتشفنا ان فلذات اكبادهم لم يجتازوا الامتحانات المقررة لنيل الشهادة قد اطلقوا إتهامات قاسية بحق السياسة التعليمية والتي انتهجها الذنيبات والتي افضت كما قالوا الى تفريغ المجتمع من المؤهلين لشغل مناصب قيادية فيه.

واخيرا نقول « كم نحتاج حاليا لوجود اشخاص حريصين على نماء الوطن الغالي في العديد من المناصب القيادية تحديدا وحتى وزارات على صلة مباشرة بالمواطن.

د. رحيّل محمد الغرايبة

ملاحظات الثانوية العامة

لا بد من الإشادة أولاً بمستوى النجاح الذي حققته الوزارة على صعيد ضبط امتحان الثانوية العامة، والتخلص من آثار العبث والفوضى التي لحقت بهذا الامتحان في السنوات السابقة، ولا بد من الشروع في ترسيخ الأعراف والتقاليد الانضباطية التي ينبغي أن يتسم بها الامتحان العام، وما ينجم عن ذلك من آثار كبيرة تلحق بالمجتمع؛ من حيث الشعور بالعدالة والأمن النفسي، ومقاومة كل عوامل الشعور بالغبن وعدم المساواة، من أجل إعادة الثقة واكتمال الطمأنينة لدى جميع أفراد الشعب الأردني تجاه مؤسسات الدولة المختصة بهذا الشأن، ويجب الضرب بيد من حديد على كل مظاهر التسيب والإخلال بالمهنة التي قد تحدث من بعض ضعاف النفوس الذين يسيئون لوطنهم وأمتهم ولمنظومة القيمة العليا.

الإشادة بإجراءات ضبط الامتحان لا يعني عدم المضي قدماً في عملية الإصلاح التربوي الشامل على صعيد المناهج وتحسين البيئة التعليمية، وتطوير أساليب التدريس وطرقها، وتحسين أوضاع المعلم والمدارس الحكومية، فهذا موضوع ينبغي أن يحظى بالتوافق والإجماع الوطني، ومن هنا نبدأ؛ ومن هنا يجب التأكيد على ضرورة إعلاء المصلحة الوطنية العليا فوق كل الاختلافات السياسية والأيدولوجية والانتماءات المختلفة.

نحن أمام معضلة تراجع قطاع التعليم العام، مما أفسح المجال لازدهار قطاع التعليم الخاص بطريقة غير صحيحة، وأصبح التعليم يتسم بالطبقية البشعة، مما ألحق تشوهاً واضحاً وكبيراً في النسيج الوطني، وعمل على تدمير التجانس الثقافي والفكري في ظل طغيان المنطق التجاري والمادي، الذي يخلو من معايير الضبط والتوجيه وبناء الوجدان الوطني، بالإضافة إلى نمو مظاهر الشعور بالتهميش لدى قطاعات واسعة في القرى والمحافظات والمخيمات والمناطق النائية والأحياء الفقيرة، وكل ذلك يشكل نذر شؤم مستقبليا يجب عدم إغفاله.

نتائج امتحان الثانوية لهذا العام أبرزت بعض معالم الخلل لدى قطاع التعليم الخاص، الذين عمل بعضهم بقوة المال من أجل الحصول على الأسئلة عبر تسريبها من خلال استغلال نفوذهم المالي في إفساد الضمائر، وأقام بعض أصحاب امبروطوريات التعليم الخاص التي تحظى بالدعاية والمبالغات والتهويل، ومن هنا فإن حصول المدارس الحكومة على سبع مراتب من العشرة الأوائل يعيد المؤشر الصحيح نحو قراءة المشهد التعليمي والتربوي بطريقة علمية صحيحة اكثر دقة.

ينبغي التعاون الوثيق والعمل على تظافر الجهود الوطنية من أجل إعادة المكانة الصحيحة لقطاع التعليم العام، ويجب أن يحظى هذا القطاع بأعلى درجات الاهتمام الحكومي والشعبي وينبغي أن يتم مضاعفة موازنة التربية والتعليم، ورفع كفاءة المعلم وتحسين أوضاعه المعيشية، وينبغي اعتبار ذلك أولوية أولى تتقدم على جميع الأولويات، ومنها يكون الانطلاق نحو بناء الأجيال القادرة على صناعة النهوض وبناء الدولة الأردنية الحديثة، ومن أجل مواجهة التطرف بكل أشكاله، ومواجهة الاستلاب الحضاري والهزيمة الثقافية.

الملاحظة الأخرى تتعلق بأوائل الثانوية العامة في كل عام؛ فهؤلاء ينبغي أن يحظوا بدرجة اهتمام عالية المستوى، وأن يتم رعاية الشريحة المتفوقة بطريقة عادلة وفقاً لاهتماماتهم وميولهم، ووفقاً لحاجة الدولة في جميع مجالاتها ومساراتها المتعددة، وخاصة في المجالات الإنسانية التي تعنى ببناء الإنسان وبناء المجتمع والبناء الثقافي القيمي على العموم التي تحتاج إلى مستويات متقدمة على صعيد الذكاء ومستويات التفكير العلمي المنظم.

ينبغي كذلك توجيه الاهتمام نحو المحافظات والمناطق البعيدة؛ التي لا تحظى بالامكانات المطلوبة عن طريق تزويدها بالمدرسين الأكفاء وأصحاب الطاقات عبر الحوافز المادية المجزية، وليس من خلال الأساليب الأخرى التي تديم الضعف ولا تسهم في تحسين الأداء التعليمي ولا تسهم في رفع المستويات الحقيقية للتلاميذ والناشئة.

الثانوية والجامعات الخاصة

د. مهند مبيضين

عملياً يظل امتحان الثانوية هو العتبة المؤهلة لما بعد المدرسة، لكنه في الأردن يعكس مشكلة سوق وفرص عمل وقطاع يحتاج إلى علاج لمشكلاته، واليوم يخرج الطالب من مدرسة التربية إلى مدرسة كبرى اسمها الجامعة في بعض المدن التي اضحت تستأثر جامعاتها بقبول أبناء المحافظة في ذات الجامعة.

اليوم لدينا نحو سبعة وعشرين ألفا من الطلبة فوق معدل ٦٥٪ ممن سيقبلون في الجامعات الحكومية هذا إذا اتفرضنا أن القبولات ستتم حسب الخيار الصحيح، وهناك نحو خمسة آلاف طالب بين ٥٠٪ و٦٥٪ وهو ما يعني ضمنيا أن الجامعات الخاصة ستعاني من ندرة الطلبة وتراجع معدلات القبول ونسب الطلاب.

صحيح أن الكل من الطلبة لا يحظون بما يريدون، لكن المسألة تحتاج إلى سياسة قبول أوضح بحيث يخف القبول في الجامعات الحكومية التي تعاني من الضغط على بنيتها التحتية وفي ندرة الاساتذة في بعض التخصصات، ومع تحديد نسبة ما للجامعات الخاصة في القبول، والتي تخدم المجتمع وتقدم الكثير للاقتصاد الوطني وإن كانت شركات خاصة.

المشكلة الكبرى اليوم هي في الفرص المتحققة للطالب الذي يخرج من الثانوية وإلى الجامعة، ومن ثم في توفر فرص العمل التي باتت نادرة، وهو في هذا السياق يجري، تسكينه في بطالة مؤقته في الجامعة حتى التخرج.

اليوم بات لزاماً عودة كليات التعليم التقني، وادماج نسبة معقولة من الطلبة بشكل تدريجي فيها، وبات لازماً عودة الاعتبار للتعليم المهني، مع مشاركة القطاع الخاص فيه، وهذا ما يمكن ان يساهم في المستقبل في تخفيف مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل المناسبة، والتي باتت هدفاً للدولة لكي تخفف التحديات الاجتماعية التي تواجهها.

ولا سبيل من تقليل نسبة البطالة، إلا بالقرارات الواضحة والملزمة في الحفاظ على أمن الوطن اجتماعياً، فمواكب الخريجين مؤلمة وهي تنطلق اليوم من الجامعات ليعود الطلبة لتحدي البطالة من جديد بعد كل ما دفعه الأهل وما بذلوه، ولكي لا يبقى الخطر قائما، لابدّ من التفكير بحلول حقيقة وتغيير الثقافة والعقليات عند الأهالي الذين لا يكتمل مستقبل ابنائهم إلا بولوج الجامعة من اجل الوجاهة المباهاة احياناً وفقط.

18. الوفيات

1- ندى حسن الاحمد الكلوب - السلط
2- حسن عبدالغني عطاري - جمعية آل قعوار
3- عدنان احمد مفلح الفراهيد - تلاع العلي
4- ريم خليل محمد فياض عمرو - الجويدة
5- فائقة فوزي البيرقدار - الدوار الخامس